الفصل الرابع

الانشقاق السياسي وردود الفعل حول الاستفتاء ومخطط التسوية الأممي والهوية

- ومما هو جدير بالذكر أن الأهمية الجيوبولوتكيه للصحراء الغربية قد زادت وخاصة بعد أكتشاف الثروات المعدنية وعلى الأخص الفوسفات ولذا بعد أن كانت الصحراء الغربية فى الماضى هامشية الأهمية فقد بدأ التنامى الإقليمى والدولى عليها والذى وصل فى أحدى مراحلة فى صراع مسلح ، كما أن البعد الأستراتيجى الذى يتمثل فى أهمية موقع الصحراء الحاكم لجنوب المغرب والجزائر ولشمال موريتانيا وأيضا طول سواحلها على المحيط الأطلسى ، مما زاد من حدة التنامى على الصحراء الغربية خاصة وأنها تمثل لكل اطراف النزاع بعد جلاء وأنسحاب القوات الأسبانية من الصحراء الغربية فى 26 فبراير عام 1976م حيث أصبحت مشكلة الصحراء الغربية واحدة من أدق وأخطر وأعقد المشكلات التى تهدد دول المغرب العربى كله بالإضافة إلى أن أطرافاً إقليمية أخرى قد دخلت إلى دائرة النزاع تريد أن تجد دوراً فى المنطقة ومع فشل إحتواء النزاع عربياً وأفريقياً تحول النزاع إلى منظمة الأمم المتحدة والتى مازلت تعمل على إيجاد حل مناسب توافق علية كافة الأطراف لإنهاء النزاع فى الصحراء الغربية والذى مازال يتأرجح بين أمال الوصول إلى حل والعودة إلى نقطة البداية ليبداء من جديد من نقطة البداء الأولى مرة أخرى .

- إن عوامل الشد والجذب وتضاد المصالح للأطراف المعنية قد جعلت المشكلة تدور فى حلقة مفرغهفمنذ السبيعنيات من القرن الماضى والقرارات الدولية تدعو إلى حسم النزاع عن طريق الأستفتاء تحت إشراف منظمه الأمم المتحدة ، ومنذ ذلك التاريخ لم تنجح الأمم المتحدة والمساعى الدولية الأخرى عن طريق المنظمات الفرعية العربية الأفريقية أن تصل بالنزاع إلى حدود الحل الذى مازال بعيد المنال .

- إن خطر النزاع ليس موجهاً فقط إلى دولة عربية بعينها ولكنه يهدد كيان تماسك المغرب العربى ككل بل يخلق تيار غير عربى إذ أن الأنفصال المعلن من جانب ما يسمى بالجمهورية العربية الصحراوية هو أمر مشروع وغيرهما من التيارات غير العربية التى لاتخدم التماسك العربى وذات الحال ينطق تماماً على التمسك الأفريقى فى إطار الأتحاد الأفريقى ، ولقد حاولت منظمة الأمم المتحده الوصول إلى حل يرضى كافة الأطراف ، وإستمرار المساعى الحميدة من جانبها لفترات طويلة ، وأضطلع بتلك المحاولات سكرتيروها العامون ، كورت فالدهايم ثم بيزدكويار ود. بطرس بطرس غالى وكوفى عنان وأخير السكرتير العام الحالى « بان كى مون » .

- هذا وقد كان وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق مستر «جيمس بيكر» قد توصل فى نهاية عام 1997م إلى اتفاقية «هيوستون» من أجل تحديد الهوية لسكان الصحراء الغربية لقد بدأت مرحلة تحديد الهوية منذ نهاية عام 1997م فى الصحراء الغربية لتحديد الأفراد الذين حق لهم التصويت فى ديسمبر عام 1998م إعمالاً لاتفاقية «هيوستون» إلا أنه كان هناك ممارسات وإتهامات من بعض أطراف النزاع للأطراف الأخرى بأنها تعرقل عملية تحديد الهوية الأمر الذى لايوحى بأن المشكلة فى طريقها إلى حل قريب ، وقد تحمل السنوات المقبلة تطورات جديدة كما عودتنا هذه المشكلة منذ بدايتها

ولذا نتناول هذا الفصل فى مبحثين :-

المبحث الأول :- الانشقاق السياسى وردود الفعل حول الأستفتاء ومخطط التسوية الأممى .

المبحث الثانى :- الانشقاق السياسى وردود الفعل حول الهوية .

المبحث الأول
الانشـقاق السياسـي وردود الفعـل حـول الاستفتاء ومخطط التسوية الأممي

أولاً : ومما هو جدير بالذكر أنه بعد التوقيع على وقف أطلاق النار رسمياً في أيلول عام 1991م قد تم التشاور والبحث عن صيغه يمكن من خلالها الوصول إلى حل يحسم الانشقاق بين طرفى النزاع وهو ما تم التوصل اليه لاحقا من خلال قبول وتوافق طرفى النزاع بالدخول فى مخطط التسوية السلمية التي تبنته منظمة الأمم المتحدة وصادق علية مجلس الأمن عام 1991م وتم بمقضاه وقف إطلاق النار وتحديد هويه المصوتين ثم عودة الأجئين الصحراويين ومحكزة الطرفين وتبادل الأسرى ويختتم بأستفتاء لتقرير المصير يختار فيه الصحراويين في النهاية بين الأستقلال أو ألانضمام إلى المغرب على أن يتم كل ذلك فى ترة أقصاها سته أشهر من تاريخ وقف أطلاق النار والذى كان قد تم بالفعل فى 1991/9/6م تحت أشراف بعثة الأمم المتحدة لجراء الأستفتاء في الصحراء الغربية المعروفة باسم « المينورصو » فلقد تمت المصادقة على أهم جزء من مخطط السلام وطالبة مختلف قرارات مجلس الأمن أطراف النزاع ، غير أن المغرب تحفظت على مخطط السلام (اكبر جزء منه) بهدف محاوله تحسين موقف القانونى « محاوله دمج فى الأحصاء السكانى أكبر عدد ممكن من المغربة فى الوقت الذى يحاول فيه إضعاف موقف الطرف الأخر ضاغطاً من أجل تجميد أو سحب بعض الدول لاعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ».

- أما فيما يتعلق بالانشقاق بشأن المصوتين فى الأستفتاء يتضح أنه تم حل تلك الانشقاقات من خلال نص ثاني يكمل مخطط السلام لسنتى 1990-1991م وهى اتفاقيات «هيوستن» لسنة 1997م والتي قبلتها أطراف النزاع وصادق عليها مجلس الأمن الذى طلب من أطراف النزاع مواصله تعاونها البقاء مع منظمة الأمم المتحدة من خلال التطبيق الكامل لمخطط السلام واتفاقيات هيوستن ، وقد أستمر مخطط السلام في مواجه العرقيل خصوصاً من حيث ثلاثة أوجه : الأحصاء ، الوضعية القانونية والشرعية للقوات العسكرية الموجودة واللأجئين غير أن جوله جديدة من المفاوضات قد أدت إلى مجموعه ثالثة من النصوص تشكل جسم مخطط السلام وتحل مختلف النزاعات حول الأحصاء وتتشكل هذه المجموعة الثالثة من النصوص من بروتو كول حول تحديد هوية القبائل المتنازع عليها توجيهات عملية خاصة

بتحديد هوية أفراد هذه القبائل وتوجيهات تتعلق بدراسة طعون الأحصاء[1].

- إستمرار تطبيق مخطط السلام بنجاح ففى ديسمبر عام 1999م إستكمل وضع الإحصاء الأنتخابى الجديد وفى 17 يناير الفين نشرت اللائحة المؤقتة للمصوتين التى تبنت كصحراويين يحق لهم التصويت 860381ألف شخص من بين مجموع 1980469ألف مترشح تقدموا إلى لجات تحديد الهوية ، وقد كان الأحصاء الجديد الذى وضعتة الأمم المتحدة جد مشابه للأحصاء الأسبانى لسنة 1974م مما كذب إتهامات الأنحياز التى عبر عنها المغرب ضد الاحصاء الأسبانى فالأحصاء الجديد رفض بشكل قطعى كصحراويين عشرات الألاف من المغاربه الذين طلبو دمجهم فيه وهذهى النتيجة تعنى أن الأستفتاء سيئودى حتمياً إلى إستقلال الإقليم .

- ولعل هذا ما أكده أمين عام حزب النهج الديمقراطى المغربى « عبد الله الحريف » بان المغرب إنقلبت على الشرعية الدولية وأنها ظلت دائماً تستعمل خطابين فحتى فى الثمانينات والتسعينات حين كانت تقبل ظاهرياً باستفتاء تقرير المصير فى الصحراء كانت تواجه خطاباً للأستهلاك الخارجى يركز على إحترام الشرعية الدولية وخطاباً موجه للداخل يدعى أن إستفتاء تقرير المصير سيكون تقرير المصير فى الصحراء حين تبين لها أن سلوك ذلك الطريق لايضمن أن يكون الأستفتاء تاكيدياً لمغربية الصحراء وبالتالى أن حين تبين لها أن سلوك ذلك الطريق لايضمن أن يكون الأستفتاء تاكيدياً لمغربية الصحراء وبالتالى أن فية نوع من المقامرة تخشى نتائجها وإنعكاساتها على أوضاع النظام الذى جعل من الصحراء قضية مقدسة .

- فقد حاول المغرب بكل الوسائل تجنب الأستفتاء ومقتنعاً بأنه سيكون الخاسر ، وسعى على أكثر من صعيد أن يغير مذهب الأمم المتحده الذى يطالب ويسعى إلى تنظيم إستفتاء تقرير المصير ،، وسخر لذلك كل إمكانياته الإعلامية والسياسية من تقديم للطعون وإقحام للوائح مصوتين لايشملهم التصويت وتهجير المواطنين المغاربة من المغرب ودفعهم للأستيطان فى الصحراء الغربية ، كل هذا من أجل عرقلة خيار الأستفتاء الذى تأكد المغرب أن من خلاله لايمكنه تحقيق أهدفه ومطامعه فى الصحراء الغربية، وهذا التسويق المغربى للأسف هو ما أنصاعت الية الأمم المتحدة فى النهاية وأكدت على لسان أمينها العام بأن مسلسل السلام قد تجاوزته الأحداث ، فالأمم المتحدة التى بدلاً من معاقبة المغرب على عدم تطبيق قرارات مجلس الأمن تشترط عليه «التعاون كلية» من أجل وضع مخطط السلام «حيز التنفيذ» لم ترد على التمرد القانونى المغربى فبدلاً من التنديد بهذه العرقلة وإستعمال الميكانزمات الموجودة فى الميثاق الأمم المتحدة لفرض عليه الألتزام بتعهداته ، أعطى الأمين العام للنزاع تحولاً مفاجئاً عندما طالب

1()إنظر فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015م

بالتعليق غير المحدود زمنياً لمخطط السلام «خصوصا الأستفتاء» وفتح الباب أمام ما سمي «بالحل الثالث» وقدم الأمين العام فى 17فبراير 2002م فى تقرير تفسيراً تميز بتاكيد غير مقبول وهو أنه فى حالة تنظيم الأستفتاء فإن واحد من الأطراف «تلميحا إلى المغرب يرفض النتيجه وأنه لاتوجد صيغة قسريه ضد مخطط السلام ، كما يتضح أنه لايمكن التوفر عليه فهذا التفسير خاطئ لأنه فى حاله مالاتوجد صيغة قسرية فى مخطط السلام فإن ذلك راجع إلى سبب بسيط وهو أن ذلك الميكانيزم موجود فعلاً فى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يسمح بما فى ذلك بأستعمال القوة لضمان إحترام النتيجة المحتملة للأستفسار ، وإنطلاقاً من هذا الموقف القابل بكل تأكيد للنقاش أعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أن مخطط السلام قد فشل وإقترح تنظيم مفاوضات مباشرة جديده بين الأطراف بوساطة من «جيمس بيكر» قصد التوصل إلى نوع أخر من الحلول وكان من أول هذه الحلول مخطط بيكر للعام 2001م (الاتفاق الإطار أو الحل الثالث) .

- لما أقرت الأمم المتحدة أن الأستفتاء أو تقرير المصير أصبح صله قديمة أو تجاوزته الأحداث على حد قولها سارعت المملكة المغربية إلى مباركة تكلم الخطوة التي طالما سوقت لها فأصبح من الضرورى والحال هكذا أيجاد حل أخر فاقترح الأمين العام للأمم المتحدة تنظيم مفاوضات مباشرة جديدة بين الأطراف بوساطة من «جيمس بيكر» وهذا ما تم فعلاً فى «برلين» غير أن هذه المفاوضات التى نظمت لم تتوصل إلى أى اتفاق إلا أن المغرب إستطاع تقديم إقتراحه الخاص «بحل سياسى» يتطابق بشكل كبيرمع ما سمى «بمشروع الحل الإطار» الذى تقدم به «جيمس بيكر» لاحقا فى 2001م والمعروف تحت إسم « مخطط بيكر الأول «الحل الثالث» والقائم على منح الصحراء حكماً ذاتياً وسعاً تحت الأدارة المغربية فالتاريخ والحقيقة يشكل أقتراح الاتفاق الإطار أو «مخطط بيكر الأول» كما يوصف بذلك إلحاقا بكل بساطه لإقليم الصحراء الغربية بالمغرب أو بصفة أدق هو الدمج المقنع لكل الأقاليم فى إطار السياده المغربية لأنه لايقدم سوى ما يفترض أن يكون حكماً ذاتياً سيكون حتماً ضعيفاً ويفقد إلى أدنى الضمانات ولذلك فليس من الغريب أن ترفضة حركة البوليساريو بل حتى مجلس الأمن لم يصادق عليه ، وقد أكدت الأيام بعد ذلك بأنه أى خطة الاتفاق الإطار هى تأليف من صنع رجل قانون فرنسى فى خدمة المغرب أكثر مما هو إعداد جيمس بيكر نفسه .

- وبدراسه تحليلية بسيطة فى إطار الأجابة عن السئوال التالى لماذا رفض مخطط السلام وتم أبداله بمخطط الاتفاق الإطار، يمكننا تسجيل وإبراز عدة نقاط غامضة وغير مقنعه جاء بها الأخير فأولا لأن السبب الذى قدمة الأمين العام للأمم المتحدة لتبرير فشل مخطط السلام هو أنه ليس إلا «لعبة مجموع نتيجتها صفر» ، حيث أن الأطراف إما أن تربح الكل أو تخسر الكل إلا أنه يمكن التساؤل الأن:- أليست تلك هى قواعد اللعبة التى وافقت عليها

الأطراف ، إذن لماذا تغييرها ، ويمكن الذهاب إلى أبعد من هذا الحد ، فأذا كان فشل المخطط يرجع إلى دورانه حول بديلين مجموعهما صفر (الأستقلال أو الأنضمام) فيجب على عنان وبيكر أنذاك أن يجيبا على هذا السؤال : إقتراح « الحكم الذاتى » المتضمن فى « الاتفاق الإطار » الذى أقترحة لتعويض مخطط السلام ألا يعنى إفتراض قبول أحد البديلين ذات «المجموع صفر» أى الأنضمام وإذا كان الأمر هكذا فلماذا ألغى مخطط السلام وقبل « الاتفاق الإطار» هذه من جهه ومن جهه ثانية ورجوعاً لما سبق التطرق اليه فى تقارير السابقه ، فإن الأمين العام يشير إلى المغرب «كقوة مديرة» ومن الواضح أن هذا التلميح ليس برئياً ذلك أنه خاطئ ويتسبب فى الكثير من التناقضات الخطيرة .

أ- فى البداية فإن تقرير الأمين العام تعطى المغرب الصفة الشرعية « للقوة المديرة» تضعة فى تناقض واضح مع مذهب الجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما عبرت أى الأمم المتحدة عن ذلك بوضوح فى القرار رقم 3458أ (XXX) الصادر بتاريخ العاشر من ديسمبر عام 1975م والذى يشير بعد الرجوع إلى اتفاقية مدريد إلى أسبانيا كا لقوة المديرة الوحيدة وكذلك الشأن فى القرار 3734لسنة 1979م و1935لسنة 1980م وهى كلها قرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة تعتبر أن ما قام به المغرب هو «إحتلال» يجب التنديد به.

ب- من جهه أخرى ففى حاله ما يكون المغرب هو «القوة المديرة» للإقليم فلماذا لايطبق إذن ما ينص علية البند 73 ه من ميثاق الأمم المتحدة الذى يلزم القوه المديرة للإقليم المستعمر التقرير عن الحالة فى تلك الإقليم ، وفى حالة مالايقوم بذلك «كقوة مديرة» فلماذا لايطالبه مستر « كوفى عنان» بذلك أنذاك .

ت- وأخيراً ولكن ليس الأقل أهمية كيف يمكن وصف المغرب بالقوة المديرة «لإقليم » فى الوقت الذى لايحتل كل الإقليم ، ماذا سيحدث مع المنطقة الموجودة شرق الحزام والتى توجد فى الوقت الحالى تحت سيادة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ، فهل سيدعى كذلك إخضاعها للمغرب ، ومن جهه أخرى إدعى الأمين العام كمبرر للتخلى عن مخطط السلام أن سبب فشله يرجع إلى أن الأطراف لم تتقدم بمقترحات وأنه كان على الأمم المتحدة نفسها تقديم مبادرات فاتحه بذلك مسلسل نقاش بينهما وبالتالى تخلت عن اللعبة التى حصيلة مجموعها صفر (لاغالب ولامغلوب) والأن اليس مشروع الاتفاق الإطار هو مبادرة من الأمم المتحدة وماهى المعجزة زراء عدم سقوط هذه المبادره فى نفس الفشل الذى واجه مخطط السلام ، ولماذا يتضح ان هذه المشروع هو حصيلة مبادرة من الأمم المتحدة وإذ لم يكن من الأمم المتحدة فهل من المغرب أم من الأمين العام ، ففى حاله ما تكون أمام مبادرة محتمله من الأمم المتحدة فيرى البعض أنهم سيجدوا أنفسهم أمام أمراً يدفعنا إلى الأنشغال كثيراً بالمصداقية الضعيفة للأمم المتحدة ، ومن المثير إلى الأنتباه كذلك التقدير الدبلوماسى الضعيف الذى يعطى

الأمين العام لمبادرات جبهه البوليساريو الممثل عن الشعب الصحراوى الضحية الأولى للأحتلال ، خلافا للأهمية التى يخطى بها المحتل (المملكة المغربية) لديه ، لقد أكد الأمين العام أنذاك أن المقترحات المقدمه من قبل البوليساريو للخروج من وضعية المازق الذى يجتاز مخطط السلأم لايمكن أخذها بعين الأعتبار لأنها تتطل قبولها من قبل المغرب ، ولكن ما الذى حدث مع مشروع الاتفاق الإطار نفسه ، وفى هذه الحاله ألم يكن هو الأخر يتطلب موافقة البوليساريو –بنفس الأمين العام يقول نعم وفى هذه الحاله أيضاً ألسنا من جديد فى حاجة إلى توضيحات لأحقه ، ويقول الأمين العام أن المقترح قدم من أجل مناقشته وفى هذه الحاله ألم يشترط أن تحقق الاتفاق الإطار يخطى بدعم عضوين دائمين فى مجلس الأمن (الولايات المتحدة وفرنسا) وفى حاله ما يكون كل الأمر هكذا فلماذا يقلل الأمين العام من قيمة مقترحات البوليساريو الخاصة بمخطط السلام فى الوقت الذى يقبل مشروع الاتفاق الإطار .

- ففى الوقت الذى يثير المسلسل الذى أدى إلى مشروع « الاتفاق الإطار» العديد من الشكوك الغامضة فإن محتوى نفس الاتفاق الإطار المقترح يثير الكثير من الأستغراب حيث أن المشكلات كانت أساساً إثنين – تقديم كبدايه ما كان يجب أن يكون خاتمة للمسلسل وإعتبار كاخاتمة للمسلسل ما كان يجب إعتبار بدايته فى البدايه فإن محتوى كل نص الاتفاق الإطار قدم كشئ تمت مسبقاً البرهنة عليه مايجب حقيقة البرهنة عليه مقدما كبدايه ما يمكن أن يكون «خاتمة» أى أنه أنطلق من بدايه سابقة تدعى أنه تم البرهنه وقبول أن الصحراء الغربيه هى خاضع للسيادة المغربية غير أن هذا أدعاء لم تتم البرهنة عليه أو قبوله (هذه السيادة غير معترف بها لامن قبل الأمم المتحدة ولا من طرف الدوله الأخرى) كما لايمكن كذلك البرهنه عليه مستقبلياً إلا بعد تنظيم إستفتاء لتقرير المصير يقرر بموجبه الشعب الصحراوى الأندماج مع المغرب ، فلقد إدعى الأمين العام أن الأطراف وافقت على الاتفاق الإطار من خلال مفاوضات مع ممثليها كما أن محتوى نفس الاتفاق الإطار يتضمن الأندماج مع المغرب ، وهذا يشترط أيضاً ممارسة حق تقرير المصير لان الشعب المستعمر كما هو معروف فى تجارب تصفية الأستعمار عن طريق تقرير المصير يتمتع بعده خيارات : التحول إلى دوله مستقله وذات سيادة ، الأشتراك بصفه حرة مع دوله مستقلة أخرى أو الأندماج الكلى فى دوله أخرى مستقلة أو قبول أيه وضعية سياسية أخرى أو وضعية قانونية وتجسيد هذه البداية المرتبطة حتمياً بهذا المشروع (هذا ويمكن أستخلاصه بالضرورة من نقطتين من الاتفاق الإطار) الذى شكل مصدر تناقضات صعبه التجاوز كما لو كان ذلك هو المخرج الوحيد .

- ومن جهه أخرى أقر المخطط الجديد أن المغرب ستوافق على « صلاحية إستثنائية » فى حماية الوحدة الترابية للإقليم ضد المحاولات الأنفصالية التى قد تصدر من داخل أو المغربية إذا لم يكن إلقليم مستعمراً بل

إقليم خاضع للسيادة المغربية فى حين أن ما يميز «مستعمرة» هو أنها لاتشكل حقيقة جزءاً من الوحدة الترابية لدولة فإن مبدا تقرير المصير سيصبح غير قابل للتطبيق فى هذه الحاله الخاصه وفى الوقت الذى تم فيه تاكيد حق المصير فى الصحراء الغربية فى مناسبات مختلفة فى العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحده ومجلس الأمن وحكم محكمه العدل الدوليه فإن الاتفاق الإطار يعارض القانون الدولى المعاصر والمعمول به ويحق للبعض التساؤل هنا كيف كان بالأمكان التوفيق من جهه بين تأكيد تقارير الأمين العام أن المغرب هو «'قوة مديره» للإقليم او هذا ما يعنى بالضرورة إعتبار الإقليم مستعمرة ، وسابقة الاتفاق الإطار من جهه أخرى والذين يتضمن إعتبار الإقليم جزءاً من الوحده الترابية المغربية وبالتالى إقليميا خاضعا للسيادة المغربية.

- غير أن الاتفاق الإطار يشكل صعوبه ثانية تتمثل فى تقديمه كخلاصة المسلسل ما يمكن فقط إعتبارة بداية فالنتيجه النهائية لمسلسل تصفية الأستعمار عن طريق تقرير المصير يمكن أن تكون متنوعه (الأندماج ، الأستقلأل ، أو الأشتراك) إلا أن القوانين العامه الخاصة بتصفية الأستعمار تتبنى جميعها طريقه واحدة من أجل تحقيقها .

- وهكذا فان الأشتراك يجب أن يكون نتيجة «لاختيار حر وإرادى لسكان الإقليم الذى يتعلق به الأمر معبراً عنه بأساليب ديمقراطيه والأندماج يجب أن ينتج عن «الرغبة المعبرة عنها بصفه حره من قبل سكان الإقليم الواعون بتغير وضعيتهم القانونية مع تحقيق ذلك الأختبار عن طريق «أساليب ديمقراطية » مطبقة بصفة محايده وتعتمد علي الأقتراع العام الذى يشارك فية البالغون «مادام بإمكان الأمم المتحدة مراقبة تطبيق هذه الأساليب وخلق دوله مستقلة أو الحصول على أيه وضعية قانونية أخرى عن «إختيار حر ومقرر من قبل السكان».

- وببقدر مايقر مشروع الاتفاق الإطار بأن الوضعية القانونية ستخضع لاستفتاء يمكن أن يشارك فية الناخبون المؤهلون فى التاريخ الذى ستتفق عليه الأطراف في أجال خمسة سنوات أبتداء من تاريخ دخول الأجراءت الأولية للاتفاق الحالى حيز التنفيذ ، حيث أنه لم يتم الأعتراف بأن الوضعية القانونية الجديده للإقليم لن تكون سواء نتيجه للرغبات المعبر عنها بصفة حره من قبل السكان المحليين للاقليم الاتفاق الإطار لم يحدد فقط الوضعية القانونية للإقليم واضعاً القوانين العامه للقانون الدولى العام فى وضعية ضعف فيما يتعلق بهذه الحاله الخاصه بالضبط ، بل يقر إستفتاءاً يجعل من المستحيل تطبيق حق تقرير المصير ، وهذا ما تمت البرهنه عليه من خلال تحليل الاتفاق الإطار نفسه ، فمن جههلانه يؤهل «للتصويت فى الأستفتاء السكان الذين قطنو بصفه مستمرة فى الصحراء الغربية خلال السنه السابقة مما ترك الباب مفتوحا أمام التزوير من حلال تبنى المستوطنين المغاربة كمصوتين ، ومن جهه أخرى فإن إعتبار «أن الوضعية القانونية للصحراء الغربية ستخضع للاستفتاء يمكن أن يشارك فيه الناخبون المؤهلون فى التاريخ الذى تتفق عليه

الأطراف فى هذه الاتفاق فى أجاله خمسة سنوات إبتداء من تاريخ دخول الأجراءت الأولية حيز التنفيذ ، سيشكل الكثير من الشكوك الجدية حتى فيما يتعلق بإمكانية طرح إختيار الأستقلال .

- ولايمكن الدفاع فى الأستفتاء فى ظل الاتفاق الإطار والدستور المغربى إلا عن خيارين : المحافظه على الحكم الذاتى تحت السياده المغربية أو عدم المحافظه على الحكم الذاتى ولايمكن إعتبار هذا الأختيار الأخير إلا « أندماجا كليا» إذ يتضح أنه لايمكن الدفاع عن خيار الأستقلال مادام يعطى للمغرب الصلاحيات الأستثنائية فى «حماية الوحدة الترابية ضد المحاولات الأنفصالية التى يمكن أن تصدر من داخل أو خارج الإقليم » فى وقت يكون فية الإقليم خاضعاً لدستور يمثل فيه الملك «ة السلطه العلياء للأمه فى الوحده وحامى إستمرارية الدوله ضامن الوحده الترابيه للمملكه من حدودها الأصليه ، وبصفه قطعيه فإن التاكيد الذى قدمه الأمين العام فى تقرير بإن الاتفاق الإطار المقترح يهدف إلى التوصل إلى حل سريع دائم ونهائى لنزاع الصحراء الغربية بصفه لاتستثنى التعبير الحر بل يسهله ، خاطئ وبالتالى فإن التاكيد المعلن عنه فى قرار مجلس الأمن قابل هو الأخر للرفض ولكن ليس فى جزئه القانونى مادام يقدم حرية التفاوض حول الاتفاق الإطار الإ أنه لم يصادق عليه .

- مادام « يخلو تفويضاً مهماً للسلطه ولا يلغى التعبير الحر بما يتضمنه ، وبخلاصه فإن الرفض المغربى للقانون (تطبيق الشرعية الدوليه المعمول بها أى مبدا تقرير المصير الذى طالبت به محكمه العدل الدوليه ، والجمعية العامه ومجلس الأمن ، أدى إلى هجوم سياسى هادف إلى تبديل ذلك الحق بحل سياسى بمعنى التوصل إلى اتفاق بين القاده المعنيين دون اللجوء إلى الأستفتاء قد يعطى حكماً ذاتياً موسعاً فى إطار السياده المغربية وقد حظى هذا الهجوم بتقرير الأمين العام للأمم المتحده أنذاك والذى قدم فى 31مايو 2001م هذا الحل السياسى المسمى من قبل البعض « بالحل الثالث » وجسده فى مشروع الاتفاق الإطار والمعروف أيضاً بـ مخطط بيكر الأول غير أن محاوله المغرب تحريف الشرعيه الدوليه المعمول بها فشلت عندما رفض مجلس الأمن فى قرار رقم 1429 فى 30 يوليو 2002م حلا سياسياً لايساعد على تقرير المصير وإبتداء من ذلك التاريخ سدت طريق « الحل السياسى » التى أدعى المغرب ذلك أن الطريق الوحيد لإبطال مخطط السلام هو « تسوية » عن طريق التواصل إلى صيغه تتضمن الإمكانيتين معاً « اتفاق سياسى » يعطى للصحراء حكماً ذاتياً تحت السيطره المغربيه كما تدعى المملكه المغربية ويقدم فى نفس الوقت إمكانية تقرير مصير الإقليم كما تريد حركة البوليساريو ، وهذا ماتجلى عملياً فى « مخطط بكر الثانى » وإن كانت هناك بعض التحفظات عليه إلا أنه وحسب بعض المراقبين يعتبر حلا اكثر وسطيه للجانبين عن غيره من حلول إذا ما إستثنينا منها مخطط السلام .

ثانياً : هذا وقد إقترح خيار التقسيم 2002 (الحل الرابع 2 أساساً من قبل

الأمين العام للأمم المتحده أنذاك « كوفى عنان» بالتشاور مع ممثله الخاص للمنطقة « جيمس بيكر » ويقر المقترح على أن يكون للمغرب الثلثان ويكون للبوليساريو الثلث من إقليم الصحراء الغربية ، وبصفه ملموسه اكد الأمين العام للأمم المتحدة بأنه يمكن لمجلس الأمن طلب مبعوثى الخاص تحديد مع الأطراف ولأخر مرة ما إذا كانت مستعده لدراسة تحت رعايتة وعن طريق مفاوضات مباشره أو غير مباشره إمكانيةتقسييم الإقليم مع عدم إقرار أى شئ حتي تتم الموافقه عليه وفى حالة ما يميل مجلس الأمن لهذا الأختيار وفى حالة ما تكون الأطراف غير مستعده أو لم تستطع التوصل قبل الفاتح من نوفمبر 2002م إلى حل حول تقسيم الإقليم يمكن كذلك طلب من ممثلى الشخصى تقديم لاحقاً إقتراحاً لتقديم الإقليم إلى مجلس الأمن ، وبعد ذلك يعرض مجلس الأمن الأقتراح على الأطراف على أساس أنه لم يخضع للتفاوض ، وهذا الشكل من البحث عن حل سياسى يعطى لكل واحد من الأطراف شيئيا مما يريد ولكن ليس الكل ويتماشي مع سابقة التقسيم الماضية ولكن ليس بالضروره حسب نفس التسويات الإقليميه مثل تقسيم الإقليم فى عام 1976م ما بين المغرب وموريتانيا .

- وبالرغم من أن وسائل الأعلام قدمت التقسيم مثل الذى حدث عام 1976م بين المغرب وموريتانيا إلا أن قراءة لمجمل تقرير الأمين العام تبرز أن الأقتراح الأممى للتسوية الإقليميه لن يتم بالضروره مثل ذلك الذى حدث عام 1976م فتقسيم الإقليم بين المغرب والجمهوريه العربيه الصحراويه الديمقراطيه (البوليساريو) قد يكون غير مرغوب فيه نتيجه لعده أسباب فهو يعني أن الجمهوربه العربيه الصحراويه الديمقراطيه ستخسر كل ما ظلت تطالب بل تناضل من أجله طيلة النزاع وهو الأستقلال التام بالأضافه أيضاً إلى أن التقسيم يمكن أن يزيد من حدة الشعور الوطني الذى جرح بعد معاهدة 1912م التى حرمت الصحراء الغربيه من الإقاليم الموجوده بين خط المستوى 27،40 وواد درعة ومنحه السلطات المغربيه والذى لم يمتلكه أبداً من قبل ، وبالتالى فالتقسيم قد يشكل بتراً أخر لجزاء من إقليم الصحراء الغربيه وأن المغرب أيضاً سيفقد من خلال التقسيم ما يقول بانها وحدته الترابيه أو السياده التى لا يرضى تقسيمها ولكن للمفارقه فقط فقد رضى المغرب عام 1976م بتقسيم ما يرفض الان تقسيمه بينه وبين موريتانيا إبان ما يعرف باتفاقية «مدريد» ولذا لم يكن من المستغرب أن يتم رفض فكرة التقسيم من قبل الطرفين نظراً لانتقاصه أو عدم تقديمه لما يسعى اليه كل طرف من أطراف النزاع على حده.

ثالثاً: إنهاء مهمة الأمم المتحده (المينورسو) 2002م – ولما تمت عرقلة مخطط السلام الأممى ولم يتم التوافق على الخياريين المقترحين الأخيرين – مقترح الحل الثالث وخيار التقسيم ولم يلقا الإجماع التام عليهم من الأطرف التمنازعه المغرب وجبهة البوليساريو ، تم فى عام الفين أن أجرت الأمم المتحدة تقويماً شاملاً لتسع سنوات من محاولة تنفيذ مخطط التسويه ، وخلص تقرير الأمين العام للأمم المتحده فى فبراير الفين إلى أن كافة الجهود التى

بذلت من أجل التوفيق بين الجانبين باءت بالفشل فصرح كوفى عنان أنه بناء على المشاورات التى أجراها مع مبعوثه إلى الصحراء فإن تنفيذ خطة التسويه تعرقلت سنه بعد أخرى على مدى السنوات التسع الماضيه بفعل خلافات أساسيه بين طرفى النزاع ومع أستحالة تنظيم الأستفتاء فإن اتفاق الإطار أو الحل الثالث مرفوض من طرف حركة البوليساريو وكذلك خيار التنظيم مرفوض من المغرب ومن البوليساريو ولذا يرى عنان أنه أمام الوصول الطريق المسدود يصبح خيار خروج الأمم المتحده من الأزمه مطروحاً .

- وهذا ماسيوصل النزاع فى راى البعض فى حال تبنى هذه الخطوه إلى أفق خطير المتضرين منها هم اللأجئون الصحراويون خاصه والشعب الصحراوى عامه من التشرد والتشتت بين أب على جبهة القتال وأم فى الأرض المحتله وأبنه بالمهجر وإبن بين الثرى وهى وضعيه مأساويه لايخلو منها بيت صحراوى ، بل قد تضيف هذه الخطوه إلى مأساة الصحراويين مأساه أخرى أدهى وأمر ذنبه فيها أنه أبى العيش تحت الأحتلال وأراد أن يذوق طعم الحريه ونكهة الأستقرار وفسحة السلام من خلال حقه غير القابل للتصرف فى تقرير مصيره ، الذى تريد الأمم المتحده معاقبته على التمسك به فى حال إنسحابها وتركها النزاع دونما حل أو نهايه .

رابعاً: مخطط بيكر الثانى عام 2003م (تقرير مصير شعب الصحراء الغربيه) ويوصف من البعض المراقبين «بالحل الوسط» وهو كان أخر قرار إتخذته الأمم المتحده بشأن النزاع ويحمل رقم 1495 الصادر فى 30 يوليو 2003 ويشكل هذا القرار حلاً وسطاً يجمع بين خطة التسويه التى إقترحها «جيمس بيكر» كما يدعو مواصلة الجهود مع الأطراف المعنيه للتوصل إلى اتفاق عام وكونه أيضاً يرتكز على فكرة الأستفتاء باعتبارها مقبوله من الطرفين وباعتبارها الصيغه الأكثر ديمقراطيه لتحديد أختيار سكان الإقليم .

- ومضمون هذا القرار أنه يدعو إلى حكم ذاتى لسكان إقليم الصحراء الغربيه لفترة تتراوح مابين أربع إلى خمسة سنوات يأتى بعدها مباشره الأستفتاء الذى سيحدد ما إذا كان سكان الصحراء الغربية يريدون الأستقلال عن المغرب أو الأنضمام اليه ، كما يدعو هذا القرار أيضاً الأطراف الأربعه المعنيه بالأزمه بالطرفين المتنازعين (البوليساريو والمغرب) والطرفين المراقبين موريتانيا والجزائر إلى العمل مع الأمم المتحده والى العمل بينهم باتجاه الموافقه على خطة السلام ويدعو أيضاً إلى أمور أخرى كإطلاق سراح الأسرى وغيرها من نقاط الخلاف ، وقد مجلس الأمن على هذا القرار ، كما وافقت عليه أيضاً جبهه البوليساريو كونه يؤدى فى نهاية المطاف إلى الأستفتاء فى حين ترفض المغرب ، وهذا المخطط بالأحرى جاء أولاً نتيجة تخلى الأمم المتحده عن مخطط السلام المتفق عليه من قبل الجانبين وثانياً للفشل القانونى الذى حظى به مخطط بيكر الأول لان نتيجته هى الدمج المقنع لكل الإقليم ، وهذا ما أدى إلى فشله وبالتالى عد موافقة مجلس الأمن عليه

وأخيرا الأنعدام الجدوائيه السياسيه بهذا المخطط « مخطط بيكر الثانى » كحلاً وسطاً من بين الحلول السابقه ويعكس مخطط السلام لتقرير مصير شعب الصحراء الغربيه أو «مخطط بيكر الثانى» عقليه مؤلف تشريع أمريكي جمع فيه ما بين المخطط المغربى من خلال السيطره السياسيه المغربية على أكبر جزء من الإقليم ولو لفتره محدده والمخطط الصحراوى من جهه أخرى والذى يتمتع بقوه القانون غير قابله للنقاش بحق تقرير المصير وبالرغم من هذا يمكن إبراز بعض النقاط التى شابت مخطط بيكر الثانى وخاصه فيما يتعلق بالعمليه الأحصائيه أي المواطنين الذين يحق لهم التصويت فى الأستفتاء كما جاء في الخطه الأخيره ، فأمام إمكانية تنظيم إستفتاء حتمى ولاغنى عنه لتقرير المصير شرع المغر فى إدعاء «نفع» أحصاء المصوتين بإضافة أعداد من المغاربه اليه ففي عام 1975م وعندما أرسلت الأمم المتحده بعثة تقصى الحقائق إلى المنطقه أكد المغرب أن من بين ثلاثون ألف وأربعون ألف صحراوى يعيشون فى المغرب وموريتانيا كلاجئيين فرو من القمع الأسبانى وعندما لاحظ الإجماع الصحراوى الملموس على الأستقلال قرر المغرب مضاعفة عدد ما يدعى أنهم «صحراويين» يجب أدماجهم وقد قدر الملك الحسن الثانى فى الرساله التى بعث بها إلى الأمين العام فى 1991/9/15م أن عددهم يصل مائه وسبعون الف فرد أعلن أن المغرب سيشرع فى ترحيلهم إلى الصحراء ، وقد وضع «مخطط بيكر الثانى» من أجل الأنتخابات الرئاسيه والبرلمانيه في الفتره ماقبل الأستفتاء إحصاء لمجموع المصوتين يضم فقط كل الأفراد المؤهلين من قبل لجان تحديد الهويه التابعه للأمم المتحده (860381) ألف وأضافه إلي ذلك أقر أنه بالأضافه إلى هؤلاء سيصوت اللاجئون المسجلون فى قائمة العوده المعده بتاريخ 2000/10/31م من قل المحافظه الساميه لغوث اللأجئين وهي القائمه المجهوله من قبل المغرب وكذلك المقيمون بصفه مستمره فى الصحراء حتى 1999/12/30م فى أخر إنتخابات تشريعيه مغربيه يوجد كمقيمين فى الإقليم 151696 فرد بما فى ذلك خمسه وأربعون الف صحراوى معترف بهم كمصوتين من قبل المينورصو وهم يقيمون فى الصحراء المحتله من قبل المغرب ، هذا الإحصاء الخاص باستفتاء تقرير المصي يطرح العديد من الشكوك السياسية والقانونيه.

- ومن ثم يتضح أن الأحصاء الذى أقره «مخطط بيكر الثانى» يميل لصالح المغرب فهو يتكون من ثلاثه لوائح متقاطع فيما بينهما : لائحة المقيمين في الصحراء منذ عام 1999م ولائحة الأجئين ، فلقد تم إعداد اللأئحه الأولى خلال مرحلتين الأولى إنتهت في يوليو 1999م وأقرت الأمم المتحده أحصاء 840251 مصوت (تم إنتقائهم من بين 1470229ألف مرشح) من بينهم44،9% 46254 هم مرشحون قدمو من قبل المغرب ويعيشون فيه أوفى الإقليم المحتل ، او 40% (330785) هم مرشحون يعيشون فى الأراضى المحرره أو مخيمات اللأجئين و5% (4213) تقدمومن موريتانيا .وبالرغم من أن أغلبية الذين تم إنتقاؤهم تقدمو فى الإقليم

الذى يسيطر عليه المغرب أيضاً ، وقد أنتهى من الأحصاء فى ديسمبر 1999م بعد تحديد هوية ما يسمى بالقبائل المتنازع عليها ، فمن بين 51220 مرشح تقدمو فإن لجان تحديد الهويه أعلنت 2135 كمصوتين فقط يعيشون كلهم فى الصحراء المحتله ، وبالتالى يصبح العدد الأجمالى هو 469و198 ألف مرشح تقدموا للجان تحديد الهويه أعلن أن 86086 هم صحراويون وتم إقصاء 083و112.

- وفى نفس الوقت فمن بين الصحراويين 86083 يعيش حوالى 389و48 فى المغرب أو فى المنطقه التى يراقب وترتبط الحسابات السياسيه بالتقاطع بين اللوائح الثلاثه التى ستؤدى مجتمعه إلى أستفتاء تقرير المصير لأنه يوجد صحراويون معترف بهم كمصوتين (الأئحه الأولى) وهم فى نفس الوقت لاجئين (الأئحه الثالثه) وصحراويون معترف بهم كمصوتين (اللأئحه الأولى) يقيمون فى الصحراء المحتله من قبل المغرب (اللأئحه الثانيه) وإذا ما أخذنا بعين الأعتبار اللأئحتين المعترف بهما سنلاحظ أنه من بين 696و151 ألف من « المقيمين» فى الإقليم المحتل من الصحراء فإن 48000صحراوى معترف بهم كذلك من قبل الأمم المتحده مما يدل على أن 103000 مستوطن مغربى يمكن أن يصوتوا وبالتالى وفى حاله ما نستثنى ما قد ينجم عن لائحه اللأجئين فإننا سنجد أنفسنا أمام حوالى 189000 فردمن بينهم 86000 صحراوى (45%) وحوالي 103000مغربى (55%) وإذا ما أخذنا بعين الأعتبار أن مجموع الأفراد الذين تقدموا أمام لجان تحديد الهويه هو حوالي 198000فرد وبأن المغرب عرقل الأستفتاء لان الأمم التحدة تقدر أنه من هذا المجموع فقط حوالى 86000هم المصوتين ومن ثم يرى البعض أن مخطط بيكر الثانى قد أعطى بالضبط للمغرب الأحصاء الذى يريد المغر نفسه وضعه ، غير أنه يتضح أن هذا الأخير يخشى (كماعبر عن ذلك فى رده الكتابى على المخطط) أن تتضمن لأئحة اللأجئين العديد من الأفرادغير مسجلين فى أحصاء الأمم المتحده لسنه 1999م بشكل يجعل أن لأئحه الأجئين (الغير معروفه) تتحول إلى المصدر الأصلى للتوازن ، وهذا مايفسر إلحاح السيد/ عمر هلالى السفير المغربى لدى الأمم المتحده بجنيف أنذاك أمام المحافظه الساميه لغوث اللأجئين والذى طالب فيه بقيام الأمم المتحده بأحصاء وتسجيل اللأجئين بصفه أشمل وأدق من اللأئحه المعمول بها حالياً ، وقد أدى الضغط المغربى باللجنه التنفيذيه للمحافظه إلى المصادقه يوم الثالث من أكتوبر عام 2003م على قرار يعترف بأهمية الأنظمة الفعالة وأساليب التسجيل والأحصاء كاساليب للحمايه ووسائل لتحديد وتقييم الأحتياجات التغذويه وتوزيع المساعدات الإنسانية ، وقانونياً يمكن أعتبار دمج «المقيمين» فى إقليم كمصوتين فى إستفتاء لتقرير المصير شيئاً غير شرعى .

- ومن المهم الإشارة إلى أن المغرب لم يعارض هذه النقطه ، غير أنه يمكن إبراز عدة إنتقادات لها فمن جهه يجب التذكير بأن محكمه العدل الدوليه

أقرت بأن السكان المحليين للاقليم هم الذين يشاركون في الأستفتاء وليس « المقيمين » فيه وقد حددت الأمم المتحده نفسها عدد السكان « الأصلين» وأقرت سنه 1999م إحصاء ال « الشعب الصحراوى» الذى يجب أن يمارس حق تقرير المصير وبالتالى لايمكنها الأن دعم عكس ما أنجزت هى نفسها ، ومن جهه أخرى فإن « الأحصاء » الجديد الذى إقترحه « جيمس بيكر » يعرقل بندا أساسياً أخر من القانون الدولى ، ذلك أن البند الرابع من معاهدة «جنيف» بتاريخ الأول من أكتوبر عام 1949م المتعلقه بالحمايه اللأزمه للأشخاص المدنيين خلال فترة الحرب يقر فى البند 49 توصيه واضحه : لايمكن للقوه المحتله ترحيل أو تحويل جزاء من سكانها المدنيين إلى الإقليم الذى تحتله ، وأخيراً وفى حالة مالم يكن ذلك كافياً فإذا ما كان هولاء المقيمون « المغاربه قد قدمو مع المسيره الخضراء » فإن مجلس الأمن قد حسم ذلك الأمر عندما أمر فى حينه بسحب من الإقليم كل المشاركين فى المسيره الخضراء .

- ومن الواضح أن مقترح «جيمس بيكر » يرمي إلى دمج فى «الأحصاء الجديد» عدداً من المستوطنين تم ترحيلهم من قبل المغرب إلى الإقليم الذى يحتله ، كما لايمكن تقبل تأكيد مثل ذلك الذى قدم الغرب فى رده على مقترح « بيكر » عندما قال أن ما قام به « منصف » ويتماشى مع الممارسه الديمقراطيه لأنه يوجد ، فرق أساس فى كل ممارسه ديمقراطيه وفي ممارسه أى إجراء قانونى بين « المواطنين » وبقية « المقيمين » الذين لايتنتعون بالمواطنه ولا يوجد أى بلد فى العالم مهما تكن درجة الديمقراطيه فيه يمكن لمقيمين أجانب فيه إنتخاب مجلسا تأسيساً أو برلمانياً عادياً .

- فهذه الأوجه من المخطط برغم أنه لايمكن الشك فى مخالفتها للشرعيه الدوليه إلا أنه قد يصعب تجاهلها ويشير القرار رقم 1495 أن المفاوضات بين الأطراف ومع الأمم المتحده يجب أن تتجه نحو « قبول » النص الموجود وتطبيقه كما أبرز ذلك الأمين العام ، غير أنه يتضح أن الباب لم يفتح أمام مفاوضات موجهه نحوتغير نص المخطط فبقدر مايصعب من جهه تصحيح نقاط المخطط التى يمكن الشك فى شرعيتها فإنه قد يكون من الصعب على المغرب محاولة «التفاوض من جديد » حول المخطط قصد المحافظه على نقاط أكثر ملائمه له (مبرر قانونى للأحتلال ، الإحصاء ومراقبه الإقليم ، لاغياً أوجه أقل ملائمه (مثل موضوع الفتره الإنتقاليه ، التى يفرض خلالها سلطته على الصحراء الغربية التى من الممكن أن تكون مواليه للأستقلال)

- فالمفاوضات التى يطالب بها القرار الأممى يجب من جهه أن تتجه نحو ما أذا كانت الأطراف تقبل المخطط وبعد ذلك «إستكماله» لجعله قابلاً للتطبيق دون تغيير نصه ، ومما أكد عليه قرار مجلس الأمن فى جلسته المتعلقة بالنزاع والمنعقده فى 28 إبريل 2006م التى تبنت المخطط ذاته « مخطط بيكر الثانى » وشدد المجلس فى قراره رقم 1675 فى أبريل 2006م

على كل قراراته السابقة المتعلقة بالنزاع بما فيها القرار رقم 1495 الصادر عام 2003م والقرار رقم 1541 الصادر فى عام 2004م بالأضافه إلى القرار رقم 1598 الصادر عام 2005م علماً بأن كل هذه القرارات تؤكد على حق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير ، وقد دعا المجلس أطراف النزاع ودول المنطقة لمواصلة التعاون مع المنظمه الأمميه لوضع حد لحاله الجمود الحاليه وللتقدم نحو إيجاد حل للنزاع ، واكد على ضرور ة إيجاد حل سياسى عادل ودائم ومقبول من الطرافين ، يمكن شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره ضمن إطار الاتفاقات ، الأحداث والمبادئ المتضمنه فى ميثاق الأمم المتحده ، كما قرر مجلس الأمن تمديد عهدة البعثه الأمميه من أجل تنظيم إستفتاء فى الصحراء الغربية ، المينورصو ، وطالب الدول المانحه بسداد مستحقاتها ودعم البرنامج الأممي المتعلق بتبادل الزيارات مابين العوائل الصحراويه الموجوده فى المناطق المحتله والأخرى بمخيمتها اللأجئين الصحراويين [1].

هذا ونتناول فى المبحث الثانى الانشقاق السياسى وردود الفعل حول الهويه .

1()إنظر :- شبكة المعلومات الالكترونيه الدوليه (نت) يناير 2015 م الحلول المقترحه لحل نزاع الصحراء الغربية – مخطط السلام الأممى 1991 (الاستفتاء)